

Distr.
GENERAL

S/1999/284
16 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١١٧٤ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وهو يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقريره المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1174). كما يقدم التقرير مجملا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في خلال الفترة نفسها.

٢ - ولا تزال ممثلي الخاصة ومنسقة عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إليزابيث رين (فنلندا) تتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وساعدها في مهامها في خلال الفترة المشمولة بالتقرير ريتشارد مونك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، الذي قام بمهام مفوض قوة الشرطة الدولية حتى ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وبانتظار تعيين مفوض جديد، يقوم ديفيد ماكبرايد (الولايات المتحدة الأمريكية) بمهام المفوض بالنيابة. ولا يزال القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية ٢٠٥٧ فردا (انظر المرفق).

ثانيا - أنشطة البعثة

إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها

٣ - واصلت قوة الشرطة الدولية جهودها، حسبما يبين تقريره الأخير (S/1998/1174، الفقرة ٣)، لإعادة هيكلة وإصلاح دوائر الشرطة في اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد). ولم يتحقق سوى تقدم بطيء في الكانتونين ٨ (يوبوسكي) و ١٠ (ليفنو) حيث لم تبدأ بعد عملية التدشين الأولى للشرطة، وهي نقطة الانطلاق لإعادة الهيكلة المتعمقة. وأخيرا، اقترح مسؤولون كروات في وزارة داخلية الكانتون ٨ (يوبوسكي) شارة كتف محايدة يضعها أفراد شرطة الكانتون، وهذا المقترح ينتظر إقراره من طرف جمعية الكانتون. وعدم وجود الشارة المحايدة كان العائق الرئيسي أمام تدشين دائرة الشرطة في الكانتون ٢ (أوراسي). وفي الكانتون ١٠، لا يزال التأخير في تشكيل حكومة كانتونية إثر انتخابات ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يعوق تدشين دائرة الشرطة للأسباب المبينة في تقريره المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/491).

٤ - وفي الاتحاد، أحرزت البعثة تقدماً نحو تحقيق حصص الأقليات المحددة في اتفاق بون - بيتربسبرغ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (انظر S/1998/1174، الفقرة ٥). وقامت الأفرقة العاملة الكانتونية المعنية بتوظيف وعودة أفراد الشرطة من أبناء الأقليات، والمؤلفة من موظفين من البعثة ومن كل وزارة كانتونية، بتحديد وفرز أكثر من ٧٠٠ شخص ممن لم يعملوا من قبل في الشرطة رشحتهم الأقليات لدوائر الشرطة في الاتحاد. وتقوم السلطات الاتحادية حالياً باختيار أفراد من مجموعة المرشحين هذه لاختبارهم وتدريبهم ونشرهم. كما بدأت الأفرقة العاملة في تحديد أبناء الأقليات من الأفراد ذوي الخبرة الذين يمكن نقلهم داخل شرطة الاتحاد وبين الكيانيين. ومولت مساعدة ثنائية قدمتها الولايات المتحدة إعادة بناء ثمانية منازل لضباط شرطة بوسنيين عادوا إلى بلدية كابلاينا ذات الأغلبية الكرواتية، في الكانتون ٧ (موستار)، وقد يتوافر التمويل لإعادة بناء ٢٠ منزلاً آخر.

٥ - وحدث أيضاً تقدم بطيء ولكنه هام في إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها في جمهورية صربسكا. وتعتقد مجموعة من موظفي البعثة ووزارة الداخلية اجتماعات أسبوعية لكفالة احترام المواعيد المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري بشأن إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها وإضفاء الديمقراطية عليها في جمهورية صربسكا، الذي وقّع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (انظر S/1998/1174، الفقرة ٨). وقدم المسؤولون في جمهورية صربسكا لأول مرة إلى قوة الشرطة الدولية قائمة الملاك الرسمية للوزارة، مما سيسمح لقوة الشرطة الدولية بالشروع في تسجيل أفراد الشرطة وإصدار بطاقات الهوية. كما وافقت وزارة الداخلية على زي رسمي جديد للشرطة لاستعماله في جميع أنحاء جمهورية صربسكا. وحالياً، تقوم قوة الشرطة الدولية باستعراض "كتاب القواعد" الذي وضعته الوزارة لكفالة موافقته للممارسات الديمقراطية في عمل الشرطة. وهناك ٢٠٨ أشخاص رشحتهم الأقليات لملء الشواغر في شرطة جمهورية صربسكا؛ وقد اعتبرت قوة الشرطة الدولية ١٧٨ منهم مؤهلين للخدمة في قوة الشرطة. ومعظم هؤلاء في مدينة برييدور، بالشمال الغربي، وفي بانيالوكا.

٦ - وواصلت قوة الشرطة الدولية توسيع برنامج التواجد في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا بهدف تحقيق تغطية شاملة تصل إلى مستويات الإدارة الوسطى في تنظيم الشرطة (انظر S/1998/1174، الفقرة ٧). ونُشر مستشارون رفيعو المستوى من قوة الشرطة الدولية في كل من مراكز الأمن العام التسعة في جمهورية صربسكا وفي جميع وزارات الداخلية الكانتونية العشر في الاتحاد. كما يتواجد ٧٩ من مستشاري تلك القوة بمراكز الشرطة بجمهورية صربسكا و ٨٩ بمراكز الشرطة بالاتحاد. ومن المتوقع أن تضاعف قوة الشرطة الدولية عدد "المتواجدين" المنشورين بمراكز الشرطة بكل من الكيانيين في خلال الشهور القادمة. ويعمل ثلاثة مستشارين متخصصين بوزارة داخلية الاتحاد في مجالات التحقيق الجنائي، ومكافحة الإرهاب، والتدريب الأكاديمي. ونُدب مراقبون تابعون للقوة ذوو مهارات متخصصة للعمل مع نظرائهم المحليين في مناطق ترتفع فيها معدلات الجريمة العنيفة وتخفض فيها بشكل غير عادي القدرة على كشف الجرائم، مثل بلدية استولاتش الواقعة في الكانتون ٧ (موستار) بالاتحاد.

٧ - وتتواصل الاجتماعات العادية التي يعقدها مفوض قوة الشرطة الدولية ونائبه مع وزراء الداخلية ونوابهم في جمهورية صربسكا والاتحاد (انظر S/1998/1174، الفقرة ٩). وأدت هذه الاجتماعات إلى تشكيل فريق استشاري مشترك بين الكيانين، معني بسرقة السيارات، وإلى بذل جهود تخطيطية مشتركة بين الكيانين لمكافحة الجريمة المنظمة في الأسواق العامة المقامة على خط الحدود بين الكيانين، التي من قبيل سوق "أريزونا" الواقع في شمال البوسنة والهرسك والسوق الكائن بين استولاتش في الكانتون ٧ "موستار" وبيركوفيتشي في جمهورية صربسكا. وفي تلك الاجتماعات، بدأ مفوض قوة الشرطة الدولية في النظر في مسألة نقل أفراد الشرطة بين الكيانين.

٨ - والصندوق الاستثماري لمساعدة الشرطة بحاجة إلى مساهمات لتنفيذ برنامج يتألف من ثلاثة أنواع من المشاريع لمساعدة الشرطة في جمهورية صربسكا والاتحاد. ويتألف النوع الأول من ٢٢ مشروعاً ترمي إلى تجهيز مراكز الشرطة المحلية بالمعدات الأساسية، وقيمتها الإجمالية ٢٠ ٠٨٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. ويتضمن النوع الثاني مشروعاً لصالح أكاديمية الشرطة الاتحادية، ومشروعاً لصالح أكاديمية الشرطة في جمهورية صربسكا، ومجموع قيمتهما ٦ ٤٣٣ ٥٠٠ دولار. ويتألف النوع الثالث من صندوق سريع الأثر رأسماله ٧٥٠ ٠٠٠ دولار مخصصة لتغطية التكاليف الناشئة عن تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها. وتلقى الصندوق الاستثماري حتى الآن ما مجموعه ٩ ٦٤٧ ٠٠٠ دولار. وستساعد المساهمة السخية التي قدمتها حكومات ألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، واليابان على استمرار النسق الحالي لإعادة هيكلة الشرطة، وإن كان يلزم نحو ١٠٠ مليون دولار أخرى لتكملة تجهيز قوات الشرطة وتدريبها كما ينبغي. وإني أناشد حكومات البلدان الأخرى أن تتبرع بسخاء لصالح الصندوق الاستثماري لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

مراقبة الشرطة

٩ - مع استمرار إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها، تظل مراقبة الشرطة المحلية عنصراً رئيسياً في العمل اليومي لقوة الشرطة الدولية. ويتواصل تطور هذا النشاط من المراقبة العامة للشرطة المحلية في المجتمع المحلي إلى مراقبة ذات أهداف محددة ترمي إلى مؤازرة جهود إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها، وإلى زرع الثقة في النفس لدى أفراد الشرطة من أبناء الأقليات وتعزيز تلك الثقة لدى العائدين من أبناء الأقليات في صفوف الشرطة المحلية.

١٠ - وإضافة إلى أشكال أخرى من المراقبة أكثر تخصصاً، مثل التواجد ودعم التحقيقات المحلية، تظل المراقبة الأساسية هي المهمة الرئيسية لأكثر من نصف أفراد قوة الشرطة الدولية. فبالإضافة إلى القيام بأعمال الدورية العادية في المجتمعات المحلية، يرافق أفراد قوة الشرطة الدولية دوريات الشرطة المحلية لتقييم فعالية نشاط الشرطة المشترك في الاتحاد. ومراقبة تحركات العائدين وزياراتهم أمر أساسي في تقييم قدرة الشرطة المحلية على توفير الأمن للمجتمعات المحلية التي يعود إليها العائدون. كما تراقب قوة

الشرطة الدولية استجابة الشرطة للحوادث وللطلبات التي ترد عليها من الأفراد أو من السلطات المحلية. وللعديد من هذه الحوادث صلة بالعودة وبالممتلكات.

اعتماد أفراد الشرطة وتدريبهم

١١ - يواصل برنامج قوة الشرطة الدولية للتدريب والاعتماد تقديم المساعدة لتعزيز المبادئ والممارسات التي تكفل ديمقراطية عمل الشرطة، وعدم تسييس الشرطة، باعتبارها عناصر أساسية لإصلاح الشرطة. وفي الاتحاد، أتم ١٠ ٦١٠ من أفراد الشرطة (٩٢,٣ في المائة) من أصل ١١ ٥٠٠ شرطي مُجاز دورة تدريبية عن الكرامة الإنسانية، كما أتم ٨ ٧٤٥ شرطيا (٧٦ في المائة) دورة التدريب الانتقالي. وفي جمهورية صربسكا، أتم ٦ ٦٢٢ شرطيا (٧٧,٩ في المائة) من أصل ٨ ٥٠٠ شرطي مُجاز دورة تدريبية عن الكرامة الإنسانية، كما أتم ١ ٧٩١ شرطيا (٢١,١ في المائة) دورة التدريب الانتقالي. ونظرا لقرب انتهاء هذا التدريب الأولي للشرطة المحلية في الاتحاد، شرع قسم جديد للمناهج الدراسية والتقييم تابع لقوة الشرطة الدولية في وضع برامج تدريبية في أثناء الخدمة في مجالات شرطة المجتمعات المحلية ومنع الجريمة وغير ذلك من مهام الشرطة المتخصصة. ونظّم برنامج تدريبي في مجال شرطة المجتمعات المحلية في بلدية دوبوي بجمهورية صربسكا. كما بدأت البعثة في تنقيح سياساتها إزاء الاعتماد وإجراءاته، بحيث يظل أفراد الشرطة خاضعين لمعايير اختيار صارمة بعد اعتمادهم المؤقت لدى التحاقهم بالخدمة. وحتى الآن، اعتمدت قوة الشرطة الدولية مؤقتا ١٠ ١٩٩ من الأفراد في الاتحاد و ٢١٠ من الأفراد في برتشكو.

١٢ - وتواصل قوة الشرطة الدولية تنفيذ سياستها تجاه عدم الامتثال (انظر الوثيقة S/1998/1174، الفقرة ١٢). وفيما بين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، تلقت وحدة عدم الامتثال ٢٥١ تقريرا عن عدم امتثال أفراد الشرطة لالتزاماتهم. ولا يزال ٤٠ من هذه القضايا منظورا بينما أغلقت ملفات ٢١١ قضية. وتضمنت البلاغات الـ ٨٢ المتعلقة بانتهاكات بسيطة ٤٧ انتهاكا تتصل بعدم الامتثال لسياسة قوة الشرطة الدولية المتعلقة بالمرور ومكافحة الجريمة (انظر الفقرة ١٩ أدناه) و ٢٨ حالة تتعلق بعدم إتاحة وصول القوة إلى السجلات وعدم الرد على طلبات الحصول على المعلومات. ومن بين البلاغات الـ ٧٧ المتعلقة بالانتهاكات غير الجنائية وانتهاكات حقوق الإنسان، كان ١١ انتهاكا يتصل بأوامر صادرة عن رؤساء الشرطة المحليين أو بعض المشرفين لمؤوسهم تقضي بعدم التعاون مع قوة الشرطة الدولية؛ وتعلق ١٦ انتهاكا بعدم إصدار وثائق للمواطنين، بينما تعلق ٢٤ انتهاكا بعدم المساعدة على تنفيذ أحكام قضائية تقضي بالإخلاء. ومن بين البلاغات الـ ٩٢ المتصلة بجنايات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تعلق ٣٠ انتهاكا بعمليات احتجاز أو اعتقالات تعسفية مطولة.

١٣ - ووفقا لتوصيات مؤتمر لندن وبون لتنفيذ السلام، التي أيّدها مجلس الأمن في قراره ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨، أنشأت البعثة وحدة لمراقبة المخدرات، ووحدة للجريمة المنظمة، ووحدة للنظام العام وإدارة الحوادث الخطيرة، لتوفير التدريب والمشورة المتخصصين للشرطة المحلية. وقد تعاونت وحدة النظام العام وإدارة الحوادث الخطيرة، تعاوننا وثيقا مع برنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، للانتهاء من تقييم إمكانيات الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا وإنشاء مراكز

اتصالات في حالات الطوارئ في بيهاتش وبرتشكو. وبالإضافة إلى التدريب على السيطرة على الجموع في برتشكو وبلدية بيلينا في جمهورية صربسكا، اضطلعت الوحدة أيضا ببرنامج تدريبي للمشرفين في سراييفو في مجال الإدارة. وسيستمر التدريب على السيطرة على الجموع خلال آذار/ مارس ١٩٩٩ ليفيد منه ٢٠٠ ١ فرد إضافي من شرطة جمهورية صربسكا. وتقترب الوحدة من الانتهاء من إعداد كتيب عن السيطرة على الجموع موجّه للشرطة المحلية.

١٤ - وتساعد وحدة الجريمة المنظمة في التحقيقات التي تجريها الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية في بلديات الاتحاد التالية: ترافنيك، وموستار، وتوزلا. وأدت المشورة التي أسدتها إلى توصل وزارة الداخلية الاتحادية إلى اتفاق أولي بشأن إعادة هيكلة وحدة الجريمة الاتحادية كخطوة أولى على طريق توحيد أجهزة الشرطة الجنائية بالاتحاد. كما أنشأت الوحدة فريقا عاملا مشتركا بين الكيانين لمكافحة سرقة السيارات يتألف من محققين من جمهورية صربسكا والاتحاد. وستعقد الوحدة دورات دراسية مشتركة لإكساب مهارات مكافحة الجريمة المنظمة لمدربي الشرطة المحلية من كلا الكيانين. وردا على نمط من الجرائم لم يوجد له حل (انظر الفقرتين ٢٧ و ٢٩ أدناه)، بدأت الوحدة مشروعا للمراقبة عن طريق التحقيق، وذلك بالاشتراك مع وزارة الداخلية الاتحادية وشرطة الكانتون ٦ (ترافنيك) والكانتون ٧ (موستار). وستعاون هذه الفرقة، المسماة فرقة العمل المشتركة المعنية بالتحقيقات، مع مكتب الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار لاستكشاف أنماط الجرائم الرئيسية في الكانتونين.

١٥ - وتعمل وحدة مراقبة المخدرات بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد بدأت الوحدة في عقد دورات دراسية لمراقبي قوة الشرطة الدولية في جميع أنحاء البلد لتمكينهم من توفير التدريب الداخلي على التوعية الأساسية في مجال المخدرات ونقل نظم الإبلاغ المتبعة في المخابرات إلى الشرطة المحلية. وبلغ إجمالي عدد من دربتهم الوحدة فعليا ٥٤٩ فردا بالشرطة المحلية.

١٦ - كما يواصل قسم التدريب المتخصص أعماله في مجالات أخرى من التدريب أثناء الخدمة، حيث دربت قوة الشرطة الدولية حتى الآن ٣٢ من آمري الكلاب وكلابهم في الاتحاد. ويوفر الصندوق الاستئماني لمساعدة الشرطة الكلاب للدوريات ولأعمال التحقيق في مجال المخدرات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدريب تسعة كلاب إضافية واعتمادها في توزلا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نظمت قوة الشرطة الدولية ل ٩٢ فردا من الشرطة المحلية دورة دراسية مدتها خمسة أيام في مجال التدريب على حركة المرور في بلديات الاتحاد التالية: توزلا، وأوراسيبي، وكليوك. وسيستمر تقديم هذا التدريب في بيهاتش، ودرفار، وغورازدي، وموستار، وبرييدور، وزنيكا. وبدأت في أواخر عام ١٩٩٨ المرحلة الأولى من التدريب التكتيكي على الاستجابة لحالات الطوارئ وإدارة الأزمات والمفاوضات، وتبدأ في آذار/ مارس ١٩٩٩ المرحلة الثانية منه. ويعتبر هذا التدريب جزءا من إعادة تنظيم وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية بالاتحاد.

١٧ - وكما هو مبين في تقرير الأخر (S/1998/1174، الفقرة ١٤)، من المقرر أن يكون ١٥٤ فردا من لواء مكافحة الإرهاب في شرطة جمهورية صربسكا قد أتموا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ الدورة التدريبية التي

تجري تحت مراقبة قوة تثبيت الاستقرار. وستطالب قوة الشرطة الدولية كل من يسعى من أفراد لواء مكافحة الإرهاب السابقين إلى العمل في شرطة جمهورية صربسكا المعاد هيكلتها بأن يخضع لإجراءات الانتقاء التي تعتمد على القوة. وتقضي هذه الإجراءات بالنجاح في إتمام برنامج الأكاديمية الأساسي للأفراد الذين ليست لديهم خبرة سابقة في مجال الشرطة. ولن تسمح القوة بالانتقال المباشر لأفراد لواء مكافحة الإرهاب السابقين إلى ما يعادله من وحدات الشرطة المدنية.

١٨ - وأكد التقدم الذي أحرزته البعثة في مجال تحديد مرشحين من أبناء الأقليات غير مدربين للعمل بالشرطة في كلا الكيانين أهمية الأكاديميات في تحقيق الإصلاح وإعادة هيكلة خدمات الشرطة في الاتحاد وجمهورية صربسكا. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة سلطات الاتحاد على تحمل مزيد من المسؤوليات والمراقبة تجاه الأكاديمية التي أنشأتها سلطات الاتحاد. وتسعى البعثة حالياً إلى توفير التمويل اللازم لزيادة طاقة الأكاديمية الاستيعابية من ١٢٠ إلى ٥٠٠ مكان في كل فصل دراسي. ومن المقرر أن يبدأ الفصل الدراسي المقبل في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٩، وسيشهد تقديم موظفين من إثنيتين متعددة لتدريب في أثناء الدراسة مدته ستة أشهر وتدريب ميداني مدته ستة أشهر. وسيكون الدارسون في المقام الأول من مرشحين من الأقليات تجيزهم قوة الشرطة الدولية وسلطات الاتحاد، ويمكن أن يكون من بينهم عدد محدود من أفراد الشرطة الذين لديهم مدة خبرة تقل عن خمس سنوات وتدريب غير كاف في مجال الشرطة. وفي جمهورية صربسكا، تعمل البعثة مع السلطات على تحديد موقع لأكاديمية الشرطة الجديدة، وتتابع مشاريع تمويل بناء أكاديمية الشرطة. وانتظاراً لحل دائم، حددت البعثة ووزارة الداخلية بجمهورية صربسكا مواقع تدريب مؤقتة يتدرب فيها المعينون من الأقليات للعمل في مجال المراقبة ويمر فيها المرشحون الآن بإجراءات الاختيار. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة قيمتها ٨,٣ ملايين يورو (٩,٥ ملايين دولار) لتحديث أكاديميات الشرطة في كلا الكيانين، بينما تيسر البعثة الآن الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي والمسؤولين المحليين.

حرية التنقل

١٩ - تتولى قوة الشرطة الدولية استعراض سياسة مراقبة حركة المرور ومكافحة الجريمة، التي تحظر استخدام نقاط التفتيش التابعة للشرطة دون إخطار القوة أو الحصول على موافقتها (انظر الوثيقة S/1998/862، الفقرة ١٣)؛ وأعلنت القوة، كمرحلة أولى، أنه يمكن مستقبلاً أن تُستثنى من هذه السياسة المراقبة المشروعة باستخدام الرادار.

٢٠ - وتواصل البعثة تعاونها الوثيق مع مكتب الممثل السامي في مجال الأخذ بتراخيص قيادة موحدة وإنشاء دائرة حدود متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك. وتتولى البعثة رئاسة فريق الإدارة المؤقت المشكل من موظفين من وزارة الشؤون المدنية والاتصالات في البوسنة والهرسك، ووزارتي داخلية الكيانين، ووزارات داخلية الكانتونات. وكان فريق الإدارة المؤقت فعالاً في تمكين الخبراء من معالجة المسائل التقنية وتنفيذها عند الأخذ بنظام لوحات السيارات الموحدة، والوثائق الموحدة لتسجيل السيارات وتراخيص القيادة الموحدة. وعلى ضوء تأييد دائرة الحدود المتعددة الإثنيات المعرب عنه في أثناء اجتماع مجلس

تنفيذ السلام المعقود يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في مدريد، أعدت البعثة اقتراحات لتنظيم الدائرة وتوفير المعدات للوحدة الأولى وتدريب أفرادها ونشرهم. وفي الوقت الذي يعد فيه مكتب الممثل السامي مسودة تشريع لدائرة الحدود، بدأت البعثة استعدادات تقنية لتنظيم الدائرة تشمل خطط البعثة لتقديم المشورة للوحدة الأولى ومراقبتها ودعم نشرها.

عمليات التفتيش عن الأسلحة

٢١ - واصلت قوة الشرطة الدولية، بدعم من قوة تثبيت الاستقرار تفتيش عن الأسلحة في مرافق الشرطة. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، أجريت ١٤٩ عملية تفتيش، ٥٦ منها في جمهورية صربسكا، و ٩٣ منها في الاتحاد. وفي ٥٠ حالة طلبت قوة تثبيت الاستقرار المساعدة وحصلت عليها. وأدت ثماني عمليات تفتيش (ثلاث في جمهورية صربسكا وخمس في الاتحاد) إلى مصادرة الأسلحة المخفية. وصدر تقرير عن عدم الامتثال في خمس من هذه الحالات: ثلاث حالات في جمهورية صربسكا وحالتين في الاتحاد. ومما مجموعه ٣٩ عملية تفتيش أدت إلى تسليم أسلحة وذخائر ومتفجرات، أجريت ١٨ عملية تفتيش في جمهورية صربسكا و ٢١ في الاتحاد. وبصورة عامة، أزيل من مراكز الشرطة ٦٢ مسدسا، و ٢٢٥ سلاحا طويل السبطانة (الماصورة)، و ٢٥ قاذف قنابل صاروخي، و ١٣ لغما مضادا للأفراد و ١٨ لغما مضادا للدبابات، و ٢٤٤ قنبلة يدوية، و ٢١ قنبلة تطلق من البنادق، و ١٥ قذيفة، و ١٨,٣ كيلوغرام من المتفجرات، ونحو ٢٤٠ ٢٣ طلقة. وأدت عملية تفتيش واحدة في سجن في كانتون ٤ (زنيكا) إلى مصادر ١٦٥ بندقية.

برتشكو

٢٢ - عززت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أعمالها التحضيرية لقرار التحكيم النهائي لمنطقة برتشكو الذي أعلن عنه في ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. وشهد موظفو البعثة أمام محكمة التحكيم بشأن أداء قوة الشرطة المتعددة الجنسيات منذ صدور قرار التحكيم التكميلي المؤرخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٨. وكانت قوة الشرطة الدولية قد وضعت في السابق خطط طوارئ لمواجهة احتمال احتجاج الجمهور على قرار التحكيم، تضمنت تدريب وتجهيز أربعة كتائب من شرطة برتشكو المتعددة الإثنيات للسيطرة على حركة الجماهير. وبعد إعلان قرار التحكيم النهائي، لم يحدث أي تحد منظم للنظام العام، وكان تقييم قوة الشرطة الدولية أن الشرطة تصرفت بأسلوب يليق بمقتضيات مهنتها.

٢٣ - وينص قرار التحكيم النهائي على أن إقليم بلدية برتشكو برمته في فترة ما قبل الحرب سيشكل "مقاطعة برتشكو للبوسنة والهرسك" وسيخضع لسيادة البوسنة والهرسك الخالصة. وستعلق بصورة دائمة السلطة القانونية للكيانين كليهما، وسيعاد تشكيل المقاطعة المقسمة في الوقت الراهن لتصبح وحدة إدارية واحدة. ويدعو قرار التحكيم إلى إنشاء قوة شرطة موحدة تعمل تحت قيادة واحدة وباستقلال كامل عن هيئتي شرطة الكيانين. ويشير مرفق قرار التحكيم إلى أن النظام الداخلي للمقاطعة "سيتيح لقوة الشرطة الدولية تقديم الإرشاد بصورة متواصلة" إلى قوة شرطة المقاطعة. ومسؤولياتها الرئيسية تتمثل في القيام

بمهام إنفاذ القوانين في المقاطعة وضمان حرية الحركة الكاملة داخلها، مع التأكيد بصفة خاصة على حرية الحركة بين الجزأين الشرقي والغربي لجمهورية صربسكا وبين الاتحاد وكرواتيا.

٢٤ - وقبل ساعات من إعلان قرار التحكيم النهائي لمنطقة برتشكو، طرد الممثل السامي نيقولا بوبلاسين رئيس جمهورية صربسكا. وبعد صدور القرار، استقال ميلوراد دوديك رئيس وزراء جمهورية صربسكا، وعلق العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك مشاركته في مجلس الرئاسة المشترك. ولم تبت بعد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في موضوع الحكومة الجديدة، كما رفض، حتى الآن، نائب رئيس جمهورية صربسكا تولي مسؤوليات الرئاسة.

العنف الموجه ضد قوة الشرطة الدولية في فوتشا

٢٥ - أطلقت النار في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في بلدية فوتشا التابعة لجمهورية صربسكا على فرد اتهمته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بارتكاب جرائم حرب فأردته قتيلا، وذلك عندما قاوم محاولات قوة تثبيت الاستقرار اعتقاله. وأدى الحادث إلى رد فعل غاضب من قبل سكان المدينة. وظهر العنف على جمهور تجمع خارج مركز شرطة فوتشا التابع لقوة الشرطة الدولية، عندما لم تقدم إليه المعلومات بسرعة عن حالة خمسة شبان كانوا يسافرون مع هذا الشخص. ونتيجة لذلك، أصيب مركز قوة الشرطة الدولية ومعداتها وعربتان بأضرار بالغة. وأصيب أربعة مراقبين تابعين للقوة، ظلوا في المحطة، بإصابات بليغة وهم يحاولون الفرار. واستأنفت القوة الآن دورياتها في فوتشا خلال النهار، بينما تمركز عدد من ضباطها في مركز الشرطة المحلية. وفي أعقاب هذا الحادث، بدأت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إجراء تقييم على نطاق البعثة لمراكز قوة الشرطة الدولية لمعرفة جوانب ضعفها عند مواجهتها للخطر، كما قامت بتقييم التهديدات، فضلا عن استعراض معدات الاتصالات والتدريب.

قيام الموظفين المحليين المسؤولين عن إنفاذ القوانين بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

٢٦ - لا تزال الأغلبية الساحقة لانتهاكات حقوق الإنسان التي سجلها وحقق فيها مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة عبارة عن حالات تتصل بالعائدين، من قبيل تفجير القنابل، لا سيما في مناطق كانتون ٦ (ترافنيك) وكانتون ٧ (موستار). وعدم رد المسؤولين عن إنفاذ القوانين ردا قويا على الأعمال الإجرامية، وحالات سوء المعاملة على أيدي الشرطة. وبصفة رئيسية، تتصل قضايا الملكية الجارية بتأخر صدور قرارات الهيئات القائمة بإنفاذ القوانين، بما فيها أجهزة البلدية والإسكان والجهاز القضائي، وذلك بالإضافة إلى التأخر في تنفيذ هذه القرارات بعد إصدارها.

٢٧ - ونظرا لأن الشرطة في ستولاتش بكانتون ٧ (موستار) لم ترد بصورة ملائمة على أكثر من ٧٠ حادثة من الحوادث المتصلة بالعائدين منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أجرى فريق الرد الخاص المنيثق عن قوة الشرطة الدولية والتابع لمكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تحقيقا شاملا في أداء إدارة الشرطة بالمدينة في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتبين للفريق أن إدارة الشرطة المحلية تفتقر إلى هيكل قيادي ملائم وتعرض للتأثيرات الخارجية غير الملائمة، وأن هناك تقصيرا

شديداً في العمل على منع الجريمة واتخاذ التدابير اللازمة لاكتشاف العنف الموجه ضد العائدين. وبناءً عليه، قرر مفوض قوة الشرطة الدولية وضع جميع أفراد إدارة الشرطة تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر تبدأ في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتقدم قوة الشرطة الدولية الارشاد والمساعدة خلال فترة الاختبار إلى شرطة ستولاتش لإنشاء إدارة متعددة الجنسيات تكون مسؤولة عن إنفاذ القوانين وتتسم بالاحتراف. واعترف كل من وزير داخلية الكانتون ورئيس شرطة ستولاتش بالصعوبات التي ووجهت في الماضي ورحباً بجهود قوة الشرطة الدولية المبذولة لإضفاء طابع الاحتراف على الشرطة.

٢٨ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصدرت البعثة تقريراً عاماً لخص نتائج تحقيقاتها في احتجاز أشخاص وتعذيبهم بصورة غير مشروعة على إثر اغتيال نائب رئيس مركز الأمن العام في بالي (انظر الوثيقة S/1998/19974، الفقرة ٢٤). ولاحظ التقرير أن رئيس المكتب ورئيس دائرة الجرائم وثلاثة ضباط شرطة سابقين قد نحاوا من مناصبهم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ودعا التقرير السلطات في جمهورية صربسكا إلى تنحية جميع الضباط الذين رأى مفوض قوة الشرطة الدولية أنهم غير مؤهلين؛ والتأكد من عدم اشتراك هؤلاء الأشخاص في أي من جوانب عمل الشرطة مستقبلاً؛ واتخاذ الإجراءات التأديبية والجنائية ضد من تورطوا في أي سوء تصرف؛ واستبعاد أي أقوال تم الحصول عليها عن طريق العنف وعدم استخدامها في الإجراءات الجنائية. وكان المدعي العام للمقاطعة قد وجه في ١١ كانون الأول/ديسمبر الاتهامات إلى ستة أشخاص، واستند في ذلك بصورة حصرية إلى أقوال تم الحصول عليها باستخدام العنف ضدهم على نحو يمثل انتهاكاً للقانون الدولي ولتشريع جمهورية صربسكا.

٢٩ - وأصيب أحد ضباط الشرطة الكروات بجراح في حادث سيارة مفخخة في ترافنيك في الكانتون ٦ (ترافنيك) في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وهذا هو الحادث الثالث الموجه إلى أحد رجال الشرطة الكروات منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والهجوم التاسع على الكروات بالكانتون ٦ في العامين الماضيين. وأسفر العمل الذي اضطلع به فريق التحقيق التابع لمكتب حقوق الإنسان منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن إحراز تقدم ملموس في بعض القضايا قيد التحقيق هناك، بما في ذلك تحليل أنواع المشاكل التي تعوق التحقيقات الجنائية. وكشفت تحقيقات الفريق النقاب عن وجود صلات محتملة بجماعات الجريمة المنظمة والجماعات السياسية المتطرفة، كما أشارت إلى عدم توافر الخبرة المهنية لدى بعض ضباط الشرطة المحليين. وأدت التحقيقات إلى عزل قاض من محكمة فيتيز البلدية، وإلى إدانة شخصين مرتبطين بصورة وثيقة بعصابة إجرامية في منطقة ترافنيك، وكلاهما من الحوادث غير المسبوقه في تلك المنطقة. وتواصل قوة الشرطة الدولية جهودها، من خلال المراقبة وتقديم المشورة، لكفالة التحقيق المناسب في الجرائم في الكانتون ٦ (ترافنيك).

٣٠ - وتوصل مكتب حقوق الإنسان إلى عدم كفاية تحقيقات الشرطة في بلدية مغلاي بالكانتون ٤ (زنيكا) في حادث اختطاف وتعذيب صربيين مشردين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وزعم المشردان أنه جرى احتجازهما بقوة السلاح لمدة تسع ساعات ولم يُطلق سراحهما إلا بشرط إبلاغ المشردين الصرب الآخرين

بعدم العودة. وأصدر المكتب ستة تقارير بعدم الامتثال حتى الآن، لأن الشرطة في مغلاي لم تبدأ بعد في إجراء تحقيق مناسب في الحادث.

٣١ - واضطلع مكتب حقوق الإنسان وبرنامج تقييم النظام القضائي بدراسة للممارسة غير القانونية المتمثلة في إحالة القضايا الجنائية من بلدية رافني برتشكو التي يسيطر عليها الكروات إلى قاضي التحقيقات في الكانتون ٢ (أوراسي) ذي الأغلبية الكرواتية، بالرغم من وقوع البلدية فعلا داخل الكانتون ٣ (توزلا) ذي الأغلبية البوسنية. وفي تطور أحدث، وصل قضاة التحقيقات من كلا الكانتونين إلى مسرح إحدى الجرائم واتخذوا قرارات مخصصة بشأن الاختصاص. وستستعرض البعثة مرة أخرى هذه الممارسة غير القانونية على ضوء قرار التحكيم النهائي المتعلق بمنطقة برتشكو (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أعلاه).

الشؤون المدنية

٣٢ - بالإضافة إلى اضطلاع وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة بمهامها في مجال تقديم التقارير السياسية، كثفت تلك الوحدة جهودها لدعم المهام الرئيسية للبعثة في مجال إصلاح الشرطة والنظام القضائي بالاشتراك في الأفرقة العاملة المعنية بتوظيف أبناء الأقليات والتعاون بصورة وثيقة مع مستشاري قوة الشرطة الدولية في وزارات الكانتونات ومراكز الأمن العام. وعلاوة على ذلك، وبناء على توجيه من ممثلي الخاص، تواصل وحدة الشؤون المدنية تمثيل البعثة في عدد من الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات التي يتولى مكتب الممثل السامي رئاستها وفي الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المنشأة لمعالجة المشاكل المشتركة في الكانتونات ٦ (ترافنيك) و ٧ (موستار) و ٨ (ليوبوسكي) و ١٠ (ليفنو). وعمل موظفو الشؤون المدنية، في تعاون وثيق مع قوة الشرطة الدولية وبرنامج تقييم الأنظمة القضائية، على وضع التقرير الأسبوعي الجديد.

٣٣ - وتواصل الشؤون المدنية التعاون مع قيادة قوة الشرطة الدولية لتقديم المشورة بشأن التطورات السياسية الجارية في البلد. وجرى انتداب اثنين من موظفي الشؤون المدنية للعمل كامل الوقت في تنفيذ اتفاق إعادة هيكلة جمهورية صربسكا. وواصلت وحدة مشروع الشؤون المدنية العمل مع قوة الشرطة الدولية في مجموعة قضايا، من قبيل إنشاء دائرة للحدود متعددة الإثنيات وتعيين أفراد في الشرطة من أبناء الأقليات وإنشاء شرطة للمجتمعات المحلية. كما تعاونت مع معهد الولايات المتحدة للسلام في حلقة دراسية لقوة الشرطة الدولية والشؤون المدنية بشأن "تحليل الصراعات وإدارة التدريب على اكتساب المهارات". وعقدت أيضا حلقة دراسية بشأن إنشاء شرطة للمجتمعات المحلية، من أجل مدربي قوة الشرطة الدولية والمدرّبين الملحقين بأكاديمية الشرطة وموظفي الشؤون المدنية. وقامت وحدة تدريب الشؤون المدنية بتوسيع نطاق برنامجها التوجيهي ليشمل جميع الموظفين المدنيين وأفراد قوة الشرطة الدولية الملحقين بالبعثة.

تقييم النظام القضائي

٣٤ - حسبما ورد في تقريره الأخير (S/1998/1174، الفقرتان ٢٧ و ٢٨)، جرى نشر موظفي برنامج تقييم النظام القضائي في جميع مناطق البعثة السبع وشرعوا في عقد لقاءات مكثفة مع القضاة والمدعين والمسؤولين الآخرين في النظم القضائية بالبوسنة والهرسك. وقد واصلوا فحص الجوانب المؤسسية والتقنية والسياسية للنظام القضائي أساساً، وأولوا اهتماماً خاصاً لتطبيق التشريع الجنائي الجديد المعتمد في الاتحاد مؤخرًا. وعمل البرنامج، في تعاون وثيق مع مكتب حقوق الإنسان بالبعثة وقوة الشرطة الدولية، على وضع استراتيجية بشأن مراقبة المحاكمات، وتحسين إنفاذ الأحكام القضائية، ووضع إجراءات عدم الامتثال فيما يتعلق بالموظفين القضائيين. ووضع البرنامج قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالنظام القضائي في البوسنة والهرسك، تشمل قائمة بالمحاكم، والمعدات الموجودة في المحاكم، والقضايا التي تأخر نظرها في المحاكم، ومرتببات القضاة، وقائمة بالقضاة موزعين حسب الفئة الإثنية.

٣٥ - وحدد التقييم المؤقت الذي أجراه البرنامج عقبات بالنظام القضائي تعوق إرساء سيادة القانون. وأفاد بأن ما يعوق إقامة العدل هو حالات التأخير غير الواجبة في إجراءات المحاكم وعدم قدرة السلطات المحلية على إنفاذ قرارات المحاكم أو عدم رغبتها في ذلك. ويبدو أن حالات التأخير هذه ناتجة عن الفوضى التي تشوب الملفات القضائية الخاصة بقضايا الملكية والعمل، وعن عدم مراعاة القيود الزمنية في الإجراءات المدنية التي يفرضها القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تنتظر الأحكام القضائية التنفيذ لفترات طويلة عادة، سواء بسبب افتقار المحاكم إلى الموظفين القضائيين اللازمين لتنفيذ الأحكام أو بسبب عدم رغبة الشرطة المحلية في الاشتراك في تنفيذ الأحكام، لا سيما في قضايا الاختلاء.

٣٦ - ويواصل البرنامج التعاون لإنجاح الجهود الشاملة التي يبذلها مكتب الممثل السامي لإصلاح النظام القضائي، وقد شارك أيضاً في وضع مقترحات للجان الخدمة القضائية ولمراكز التدريب القضائي لكلا الكيانين. وتقدم البرنامج بثلاثة مقترحات إلى مكتب الممثل السامي: أحدها لتدعيم نظام وضع الميزانية، وآخر لتعزيز القانون الإداري والإجراءات الإدارية، وثالث لاجراء دراسة نموذجية بشأن سجل الأراضي في منطقة موستار بالكانتون ٧. وزود البرنامج مكتب الممثل السامي بمعلوماته عن المحاكم، باعتبارها معلومات أساسية لمقترحات أشمل للإصلاح القضائي.

التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

٣٧ - تواصل البعثة العمل في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، سواء فيما يتعلق بوضع ترتيبات الاستجابة لحوادث معينة أو الاشتراك في مشاريع طويلة الأجل. وبصورة أكثر تحديداً، تواصل البعثة التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار في عمليات التفتيش عن الأسلحة؛ ومع مكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم الدعم لإعادة المشردين واللاجئين؛ ومع مكتب الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار والمنظمة الأوروبية لتقديم المساعدة في مجال الجمارك والضرائب استعداداً لإنشاء دائرة واحدة للحدود؛ ومع مكتب الممثل السامي في وضع خطط للإصلاح القضائي؛ ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ نتائج الانتخابات التي جرت في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ثالثا - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٣٨ - حسبما ورد في تقريره الأخير (S/1998/1174، الفقرة ٢٩)، تواصل ممثلي الخاصة تنسيق واستهلال برامج مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة والهرسك لكي تركز هذه الوكالات عملها على الشواغل المشتركة. وفي اجتماعات تنسيقية نصف شهرية، تقدم البعثة للوكالات إحاطة عن التقدم الذي أحرزته في إنجاز ولايتها، وكذلك عن التطورات السياسية والشواغل الأمنية في منطقة البعثة. ونشطت ممثلي الخاصة، بوصفها المسؤولة المكلفة بشؤون الأمن، نشاطا خاصا في تنسيق تصدي وكالات الأمم المتحدة للخطر الأمني في فوتشا وللأخطار الأمنية التي قد تنشأ عن قرار التحكيم بشأن برتشكو أو القيام بضربات جوية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٩ - نتيجة لقرار استثنائي اتخذه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في أعقاب زيارته للبوسنة والهرسك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وعلى خلاف الخطة السابقة المتمثلة في إنهاء عمل مكتب الفاو لتنسيق التدخلات الزراعية في حالات الطوارئ على مراحل تنتهي قبل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، سيواصل المكتب أنشطته في البوسنة والهرسك إلى أن يتقرر غير ذلك. وبدأ برنامج الفاو الزراعي لفصل الربيع، الذي يشمل توزيع بذور المحاصيل الرئيسية والمدخلات ذات الصلة. وسيكون العائدون من أبناء الأقليات المستفيدين الرئيسيين المستهدفين. ويستمر تقديم الدعم التقني لوزارتي الزراعة وإقامة الاتصال معهما، كما يستمر تقييم الاحتياجات وجمع البيانات.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٠ - لا تزال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تضطلع بولايتها المتمثلة في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (انظر S/1998/1174، الفقرة ٣٢). وعلى وجه الخصوص، بدأت الأعمال التحضيرية للشروع في برنامج استخراج الجثث لعام ١٩٩٩.

منظمة العمل الدولية

٤١ - واصلت منظمة العمل الدولية برامجها للتدريب والمساعدة التقنية، على النحو المبين في تقريره السابق (انظر S/1998/1174، الفقرة ٣٣).

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٤٢ - وفقا "لصلاحيات" الموقعة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعاون وثيق مع ممثلي الخاصة في البوسنة والهرسك وتحت سلطتها التنفيذية. وتواصل المفوضية أيضا دعم ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تركيز أنشطتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتمييز وقضايا الجنسين. واستهلت برامج

جديدة تتصل بالعنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء والعنف العائلي، وبرامج تتصل بحماية الأقليات والنساء من التمييز في مجال العمالة. واستفاد زهاء ٩٠٠ من ضباط قوة الشرطة الدولية من برنامج التدريب في ميدان حقوق الإنسان، الذي انتهى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ولذلك، أصبح التدريب في ميدان حقوق الإنسان نشاطا متواصلا الآن داخل قوة الشرطة الدولية يدعمه مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٣ - في عام ١٩٩٩، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون مع مكتب الممثل السامي والتعاون على تنفيذ خطة العمل لعام ١٩٩٩ التابعة لفرقة العمل المعنية بالعودة وإعادة البناء، وذلك لكفالة تهيئة الظروف المساعدة على اختيار العودة بحرية، ومساعدة الأقليات، متى وحيثما أمكن، على العودة إلى ديارهم الأصلية. وستعمل المفوضية والبعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المؤسسات الدولية والوطنية مع السلطات المحلية من أجل إزالة العراقيل السياسية والقانونية والإدارية التي تواجه العودة، ولا سيما فيما يتصل بالملكات والعنف والتسجيل والوثائق والأمن وحرية التنقل. كما ستواصل المفوضية برامجها للتدريب وبناء القدرات، ودعم المجتمع المدني، وإنشاء مراكز للمساعدة القانونية والمعلومات، والأخذ بالإصلاح التشريعي، والمساعدة على التأهيل. وقبل نهاية عام ١٩٩٩، سيجري، على مراحل، إنهاء أنشطة من قبيل إزالة الألغام وإصلاح أماكن الإيواء وتقديم خدمات التوعية للمسنين والضعفاء، والمساعدة في المراكز الجماعية، والقروض الصغيرة، وتوفير حقائق العودة، متى تسنى إسناد تلك الأنشطة إلى الوكالات الأخرى المسؤولة و/أو السلطات المناسبة.

٤٤ - وفي عام ١٩٩٨، عاد إلى البوسنة والهرسك من الخارج ما مجموعه ١١٠ ٠٠٠ لاجئ، وبذلك يكون مجموع عدد اللاجئين الذين عادوا منذ نهاية الحرب أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. ويقدر أن زهاء ٤١ ٠٠٠ شخص من الأقليات قد عادوا إلى ديارهم في خلال عام ١٩٩٨، على النحو الآتي: ٢٢ ٦٠٠ (٢٠٠ ٩ من البوسنيين، و ١٣ ١٠٠ من الكرواتيين، و ١٠ ٣٠٠ من الصرب) في الاتحاد، وزهاء ٨ ٥٠٠ (٨ ٠٠٠ من البوسنيين و ٥٥٠ من الكرواتيين) في جمهورية صربسكا. ولا يزال ما يزيد عن ١,٢ مليون من البوسنيين (٨٦٠ ٠٠٠ مشرد، وما يزيد عن ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ) داخل البوسنة والهرسك، وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة وأوروبا الغربية بحاجة إلى حلول دائمة.

٤٥ - وينتظر أن تصبح عملية العودة أكثر انتظاما في عام ١٩٩٩ باستخدام نظام قاعدة بيانات طلبات العودة الطوعية، الذي أنشأته المفوضية في ٧٥ بلدية في أنحاء البلد كافة في عام ١٩٩٨. ويسجل النظام اعتزام المشردين واللاجئين العودة إلى ديارهم الأصلية. وقد استحدثت قاعدة البيانات هذه، التي تشمل البوسنة بأكملها، بالاشتراك مع وزارتي شؤون اللاجئين والمشردين في الكيانين لدعم "التعليمات المتصلة بطريقة العودة المنظمة" الخاصة بكل منهما. وفي عام ١٩٩٩، ستعزز المفوضية النظام وتوسع نطاقه ليشمل ٢٢ بلدية أخرى، كما ستدعم وزارة الشؤون المدنية والاتصالات على مستوى المؤسسات المشتركة بهدف التجهيز المركزي لطلبات العودة.

٤٦ - ولا يزال اللاجئون يصلون إلى البوسنة، من كوسوفو أساسا. وفي نهاية عام ١٩٩٨، قدر أن عددهم بلغ ١٠ ٠٠٠ شخص، ومعظمهم وصلوا إلى منطقة سراييفو. وقد يشهد ربيع عام ١٩٩٩ زيادة في عدد الوافدين، بالنظر إلى أن الحالة في كوسوفو لا تزال غير مستقرة. وأكملت الحكومة إنشاء مركزين جديدين لاستقبال اللاجئين بتمويل من المفوضية، وذلك في بوزانسكي بيتروفاتش بالكانتون ١٠ (ليفنو) وراكوفيتشا/ايليدزا قرب سراييفو، مما رفع القدرة الاجمالية على استقبال اللاجئين في أماكن الإسكان المنظمة إلى ١ ٧٥٠ شخصا في أربعة مراكز. ومن المزمع بناء مركز إضافي في الكانتون ٣ (توزلا) يستوعب ١ ٠٠٠ لاجئ.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٤٧ - افتتحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تسع مدارس للحوامل في الاتحاد. وعقد اجتماع مائدة مستديرة للمسؤولين من جميع كانتونات الاتحاد العشرة استعرضت فيه تشريعا مقترحا لتسويق بدائل لبن الأم. وتضطلع اليونيسيف في الوقت الحاضر بمسح على الصعيد الوطني للاضطرابات الناجمة عن نقص اليود بين أطفال المدارس. وعقدت جامعة أوترخت حلقة دراسية عن إسداء المشورة في حالات الصدمة شملت فريقين لأطباء الأطفال من جمهورية صربسكا وأربعة أفرقة من الاتحاد، كجزء من البرنامج المعني بالأطفال المحتاجين إلى تدابير حمائية خاصة. وحضر أخصائيون مدرسيون نفسيون من ٢٠ مدرسة في الاتحاد و ٢٠ مدرسة في جمهورية صربسكا حلقة دراسية عن تخفيف حالات الصدمة في المرحلة الثانوية. وعلاوة على ذلك، أجريت دراسة استقصائية نفسية على الطلاب وبوشرت عملية للعلاج الجماعي في كانون الثاني/يناير. واستمر في الاتحاد تدريب المدرسين على أساليب التعليم المبني على التفاعل. ووقعت اليونيسيف مع المنظمة غير الحكومية المسماة "الهيئة الدولية للمعوقين" اتفاقا لدعم تدريب المدرسين في كانتون "أونا سانا" على التوعية بمخاطر الألغام، باعتبارها واحدة من أكثر المناطق المزروعة بالألغام في البلد. وجرى في جمهورية صربسكا تعيين فريق عمل مشترك بين الوزارات لإعداد التقرير الأول عن حقوق الطفل، الذي سيجري دمجها في التقرير الوطني بشأن الحالة المتعلقة بحقوق الطفل.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٨ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بأعماله في البوسنة والهرسك ضمن إطار للتعاون القطري جرى إقراره في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ من أجل الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، وهو يرمي إلى بدء تحويل المساعدة المقدمة من المانحين من أغراض الإعمار إلى أغراض التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعم البرنامج الإنمائي استراتيجية ثلاثية المسارات لبناء القدرات على صعيد المجتمع المحلي من أجل تحقيق أقصى انتفاع ممكن من الموارد المقدمة إلى الإعمار والتنمية، ودعم البرامج القطاعية المتصلة ببناء قدرات المجتمع المحلي، وتقديم المشورة في مجال السياسات من أجل تحسين صنع القرار الحكومي كما يحشد البرنامج الإنمائي ويدير موارد من أجل إزالة الألغام، ومن أجل جهود الإعمار والتنمية في مناطق محددة، وتوليد العمالة في الأجل القصير. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ هذه البرامج بالكامل. وموارد البرنامج للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ قدرها ٨٠,٧ مليون دولار، وهي أساسا في شكل تقاسم للتكلفة وصناديق استثمارية يمولها مانحون متعددون

منهم، اليابان والاتحاد الأوروبي والسويد وألمانيا وهولندا. وفي عام ١٩٩٨، بلغت قيمة النفقات البرنامجية ٢٩,٣ مليون دولار.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٤٩ - في معرض التحضير لندوة دولية توظف كأساس لوضع برنامج متماسك لتطوير المناهج الدراسية، أجرت اليونسكو في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٩ استعراضاً رئيسياً لمناهج المدارس الابتدائية والثانوية في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا تركز على مادة الانسانيات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عقد في جمهورية صربسكا الاجتماع الأول في إطار مشروع المدارس المنتسبة. واشترك مدرسون من سراييفو في جولة دراسية بالبرتغال نظمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في إطار برنامج الاحتياجات التعليمية الخاصة (إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في النظام التعليمي العادي). وفي يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عقدت الدورة الثانية للجنة الخبراء الدولية لإعادة بناء الجسر القديم وإعادة تأهيل البلدة العتيقة في موستار.

برنامج الأغذية العالمي

٥٠ - يركز برنامج الأغذية العالمي أنشطته في البوسنة والهرسك على الإنهاء التدريجي لعملياته ابتداء من منتصف عام ١٩٩٩ على ضوء التحسن الحاصل في البلد منذ نهاية الحرب. وفي منتصف عام ١٩٩٨، بدأت المرحلة الأولى في عملية الإنهاء التدريجي بعملية غرلة وتخفيض ملموس في مجموع المنتفعين بالبرنامج. وفي الوقت الحاضر، تبلغ الحصص التموينية الشهرية التي يقدمها البرنامج للفرد في البوسنة والهرسك ١٢ كيلو غراماً من دقيق القمح، و ١,٢٠ كيلو غرام من الحبوب، و ٠,٧٥ كيلو غرام من الزيوت النباتية. ويواظب البرنامج على العمل مع الأطراف الأخرى المشاركة في عمليات التوزيع العمومي للأغذية، التي ستنتهي هي أيضاً ببرنامجها في غضون هذه السنة، ومع السلطات المحلية، لضمان الإنهاء السلس للمسؤوليات المتبقية الواقعة على عاتقه. ونظراً إلى أن عملية برنامج الأغذية العالمي في البوسنة والهرسك ممولة بالكامل، ستكفي الهبات الغذائية الواردة مؤخراً لتغطية الاحتياجات حتى انتهاء دورة التوزيع الأخيرة، في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٩.

البنك الدولي

٥١ - يواصل البنك الدولي جهوده على النحو الموضح في تقريره السابق (انظر S/1999/1174، الفقرتان ٤٩ و ٥٠).

٥٢ - ولا يزال القسم الأكبر من التزام البنك الدولي بإزاء البوسنة والهرسك منعكساً في عدد المشاريع التي يعدها البنك حالياً. ويتسع نطاق هذه المشاريع ليشمل ما يلي: إصلاح السياسات الاقتصادية بما في ذلك، الخصخصة والتكيف الهيكلي وتوفير الائتمان للشركات والمصارف وتوفير ائتمان ثانٍ للتكيف الهيكلي المالي الحكومي؛ ومشروع للخدمات الصحية الأساسية يستهدف إنشاء نظام للرعاية الصحية الأولية فعال من حيث التكلفة وقائم على أساس مجتمعي، وتحسين إدارة القطاع الصحي؛ ومشروع لتقديم رأس المال الانتاجي

لقطاع الأعمال ذي الوجهة التصديرية في البوسنة؛ ومشروع لمساعدة البلديات في الحصول على الائتمانات لمشاريع البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية وتزويده بصندوق للتنمية المحلية (يعد هذا المشروع بعد الفراغ من تمويل عمليات لتعمير المساكن في المناطق التي تستهدفها مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللأئتمانات الصغيرة، وللهاكل الأساسية المحلية)؛ ومشروع للتراث الثقافي لإعادة بناء الجسر القديم والبلدة العتيقة في موستار بالتنسيق مع اليونسكو.

منظمة الصحة العالمية

٥٣ - واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم إلى وزارتي الصحة في الكيانين. ويتركز هذا الدعم في تقديم المشورة التقنية وتنسيق أنشطة المساعدة الصحية الدولية. وسيجري تخفيض حجم المساعدة الإنسانية على مدى الفترة المتبقية من عام ١٩٩٩.

رابعا - ملاحظات

٥٤ - إن إرساء حكم القانون شرط أساسي لإحلال سلم دائم في البوسنة والهرسك. فحكم القانون يوفرّ ضمانا أساسيا للحقوق الفردية، بصرف النظر عن الانتماء الإثني، ويعطي المستثمرين ثقة بمستقبل البلد ويسهّل إقامة روابط وثيقة مطردة بين المؤسسات الأوروبية ومؤسسات البوسنة والهرسك. وتواصل البعثة الاضطلاع بدور مركزي في الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض في إطار ولايتها المتمثلة في مراقبة قوة الشرطة وإعادة هيكلتها وإصلاحها، وتقييم النظام القضائي وتعزيز احترام النظام القانوني لحقوق الإنسان.

٥٥ - واتبعت البعثة استراتيجية تتمثل في إشراك كبار الموظفين في جمهورية صربسكا والاتحاد، بتأمين خبراء استشاريين من قوة الشرطة الدولية للعمل إلى جانبهم، والبدء في عقد سلسلة من الاجتماعات فيما بين الكيانين تضم موظفين من وزارتي الداخلية. وقد حققت هذه الاستراتيجية بعض النجاح في كلا الكيانين. والاتفاق المتحقق بشأن إعادة هيكلة الشرطة والإصلاح في جمهورية صربسكا وتحقيق البنود البارزة الأولى في الاتفاق يقابله إحراز بعض التقدم في عملية توظيف أبناء الأقليات في الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشير النجاح الذي حققته سلسلة الاجتماعات المعقودة بين كبار موظفي الشرطة وموظفي الشرطة الإقليمية على جانبي خط الحدود الفاصلة بين الكيانين إلى أن الشرطة تبذل جهودا صادقة من أجل التعاون في مجال معالجة الجريمة فيما بين الكيانين.

٥٦ - ورغم جميع الجهود المبذولة، ليس واضحا ما إذا كانت هذه الخطوات الإيجابية هي بداية إحراز تقدم تتوافر له أسباب الاستمرار الذاتي في عملية إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها وإرساء سيادة القانون. ولذلك، تظل للمراقبة أهمية محورية بالنسبة لأعمال قوة الشرطة الدولية لأنها تمكّن البعثة من تحديد المجالات التي يجب أن تركّز فيها القوة برامجها المتعلقة بالتدريب والمشورة والتجهيز، وهي برامج تعد جزءا من المرفق ١١ من اتفاق الإطار العام للسلم. كما تساعد المراقبة على تحديد الحالات التي ينبغي فيها لقوة الشرطة الدولية أن تجري تحقيقات في كيفية مواجهة الشرطة لانتهاكات حقوق الإنسان؛ وهي توفر

الأساس لإصدار تقارير فيما يتعلق بعدم الامتثال وبسحب شهادات الاعتماد. ومن شأن النجاح في توظيف أفراد الشرطة من بين أبناء الأقليات ونجاح عودة اللاجئين والمشردين أن يزيد من أهمية المراقبة والدوريات مستقبلا، لأن قوة الشرطة الدولية ستعمل على زيادة مراقبة الدوريات المشتركة وأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية التي بدأت الأقليات في العودة إليها.

٥٧ - وسيشكّل قرار التحكيم بشأن برتشكو تحديا جسيما آخر للبعثة، إذ سيتعيّن عليها أن تنشئ قوة شرطة مستقلة مكونة من إثنيتين متعددة في منطقة تعمل بها ثلاث قوات شرطة في الوقت الحاضر. وقد لاحظت الجهة التي أصدرت الحكم أن عملية الإشراف المستمر اليقظ التي تضطلع بها قوة الشرطة الدولية في الجزء الخاضع لسيطرة جمهورية صربسكا في برتشكو أدت إلى إنشاء قوة الشرطة المتعددة الإثنيات الوحيدة حاليا في جمهورية صربسكا وأن هذه القوة يمكن أن تكون نموذجا بالنسبة للمجتمعات الأخرى في جمهورية صربسكا والاتحاد. والبعثة مصممة على مواصلة هذا المسار في برتشكو وفي أماكن أخرى من البلد. ولكن من الواضح أن آخر أزمة سياسية في جمهورية صربسكا يمكن أن تجعل إحراز تقدم في هذا الصدد أشد صعوبة.

٥٨ - وسيشكّل إنشاء دائرة حدود متعددة الإثنيات تحديات جسيمة في الفترة المقبلة. فحالات الإبطاء في إقامة العدل وتنفيذ أحكام القضاء، واستمرار تفشي الجرائم المنظمة فيما بين الكيانيين، علاوة على العنف المتصل بعودة الأقليات في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا، تبرز جميعها استمرار هشاشة ما تحزره البعثة من تقدم في تنفيذ ولايتها المتمثلة في إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها.

٥٩ - لإحراز مزيد من التقدم في المهمة الأساسية للبعثة المتمثلة في إصلاح الشرطة، لا بد من دعم مادي ملموس لأجل تحديث الهياكل الأساسية لشرطة البلد يقدمه مجتمع المانحين الذين ظل ما يقدمه من دعم لعملية إعادة هيكلة الشرطة وإصلاحها متواضعا نسبيا حتى الآن. فما لم يتم إصلاح أكاديميات الشرطة، وتتوافر لها معدات حديثة، وهيئة قضائية مجهزة تجهيزا جيدا، ستظل الجهود المبذولة من أجل إقرار سيادة القانون تواجه أعباء ثقيلة. والاستثمار في الموارد البشرية مهم بقدر أهمية الدعم المطلوب للهياكل الأساسية المادية. والبعثة، إذ تواصل تحولها من بعثة للمراقبة إلى بعثة لتقديم المشورة والتدريب والقيام بعمليات التحقيق الخاص، تتغير أيضا متطلباتها المحددة من الأفراد. وكما لاحظت آنفا، سيكون من الضروري أن تبعث البلدان المساهمة بمراقبين يتحلون بمهارات خاصة يحددها مفوض قوة الشرطة الدولية، بمن فيهم أفراد يمتلكون مهارات خاصة في مجال التحقيق، وخبرة إدارية في المناصب الوسطى والعليا، ومهارات في ممارسات الشرطة المجتمعية ومعرفة جيدة بها. ومن الضروري أيضا توافر برنامج معد إعدادا جيدا لتدريب جميع المراقبين في بلدانهم الأم قبل القدوم إلى البعثة.

٦٠ - لا تزال مسألة إنشاء مؤسسات سياسية قائمة بذاتها في البوسنة والهرسك تشكل تحديا له شأنه. فالانتخابات التي أجريت في أواسط أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لم تقُدْ بعد إلى تكوين حكومة في جمهورية صربسكا، وقد زادت مؤخرا حدة التوتر الناجم عن الأزمة السياسية في ذلك الكيان ومن جراء طرد رئيس

الجمهورية واستقالة رئيس الوزراء. ولا تزال التوقعات قائمة فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بأعداد كبيرة. ويبدو أيضا أن أهم ما يحرز من تقدم إنما ينشأ في حالات كثيرة عن مبادرات الممثل السامي، لا المسؤولين في البلد ذاته. واستمرار تعاون البعثة الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمر ضروري لمواجهة هذه العقبات التي تعترض سبيل تحقيق سلم مستدام. وإنني أؤكد، كما أكدت من قبل، على أن تقديم الدعم القوي الثابت لقوة تثبيت الاستقرار سيظل ضروريا لتأمين ترتيبات أمنية كافية لإنجاح تنفيذ ولاية البعثة. وإنني أناشد أيضا حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تقدم الدعم السياسي الكامل لما تبذله البعثة من جهود تنفيذ لولايتها الأساسية المتمثلة في إنشاء خدمات شرطة متعددة الإثنيات وتعتمد على الاحتراف، في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا.

٦١ - وبعد انتهاء مدة أداء ريتشارد مونك لواجباته مفوضا لقوة الشرطة الدولية في البعثة، أود أن أسجل تقديري لما أبداه من روح قيادية ولما قدمه من إسهام بناء في البعثة على مدى السنة الماضية.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٨

٣٣	الاتحاد الروسي
٣٤	الأرجنتين
١٤٨	الأردن
٣٢	اسبانيا
٥	استونيا
١٦٤	ألمانيا
٢٢	إندونيسيا
٣٦	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	أيسلندا
٢١	إيطاليا
٩٤	باكستان
٥	البرتغال
٤٦	بلغاريا
٣٣	بنغلاديش
٥٠	بولندا
٥	تايلند
٢٧	تركيا
٢	تونس
٣٩	الدانمرك
٢٠	رومانيا
١٨	السنغال
٥٤	السويد
٢	سويسرا
٢٩	شيلي
٩٩	غانا
١٢٧	فرنسا
٢٨	فنلندا

المرفق (تابع)

٢٠	فيجي
٢٤	كندا
١١	كينيا
٢	ليتوانيا
٥٠	ماليزيا
٣٤	مصر
٧٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٤	النرويج
٣٦	النمسا
٤١	نيبال
١٨	نيجيريا
١٠٢	الهند
٣٧	هنغاريا
٥٢	هولندا
١٩٥	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥	اليونان
<u>١ ٩٩٥</u>	المجموع

يتغير عدد مراقبي الشرطة المدنيين حسب التناوب الجاري للوحدات.

— — — — —